﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ وَلِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ٢٢﴾ [الجاثية: 22]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

خلْقُ اللهِ السَّماواتِ والأرضَ بالعدلِ يستدعي التَّفاوت في العاقبة بين المسيء والمحسنِ

لمّا أنكر حُسبان الكافرين على التَّسوية بين الَّذين اجترحوا السَّيِّئات والمؤمنين، وذمَّهم على الحكم بها أقصى غاية الذَّمِّ؛ أتبع ذلك الدَّليل القطعي على أنَّ الفريقين لا يستويان، وأنَّ خلْقَ السَّماوات والأرضَ بالعدلِ يستدعي التَّفاوت بين العاقبة بين المسيء والمحسنِ وإلّا لمّا كان الخالق لهذا الوجود عزيزًا ولا حكيمًا، فقال دالًّا على إنكار التَّسوية وسوء حكمهم بها، عاطفًا على ما تقديره: فقد خلق الله النّاسَ كلَّهم بالحقِّ، وهو الأمر الثّابت الَّذي يطابقه الواقع، وهو ثبات أعمال المحسنين وبطلان أفعال المسيئين، عطف عليه قوله: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ وَلِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾[1].

وأيضًا لمّا حكم الله تعالى بأنَّ الكافرَ لا يساوي المؤمن في درجات السَّعادات؛ أتبعه بالدَّلالة الظّاهرة على صحَّة هذا الحكم، فقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ﴾[2].

وأيضًا لمّا تقرَّر الحكم بالإنكار على من يحسب أنَّ المسيء مثل المحسن في حياتِه ومماتِه، واقتضى هذا الحكم تفضيل المحسن؛ قرَّر الله تعالى هذا الحكم بإقامة الدَّليل، فإنَّ خلقَ الله تعالى للسَّماوات وللأرض ولِما فيهما بالحقِّ المقتضي للعدل يستدعي - لا محالةَ - تفضيلَ المحسن على المسيء في المحيا والممات

(1) البقاعي، نظم الدرر: 18/ 91.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 677.

وانتصار المظلوم من الظّالم، وإذا لم يطَّرد ذلك في المحيا؛ فهو بعد الممات حتمًا[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿كَسَبَتْ﴾: أصلُ (كسب) يدُلُّ على ابتغاءٍ وطلَبٍ وإصابةٍ، يُقالُ: كَسَبْتُ الشَّيْءَ، أي: طلَبْتُه[2]، ومنه الكَسْبُ: هو الفعل الَّذي يعود على فاعله بنفعٍ أو خيرٍ، وقد يُستعمل فيما يظنُّ الإنسان أنَّه يجلبُ مَنفعةً، ثمَّ استجلَبَ به مَضرَّةً[3]، والمراد بالكَسْبِ في الآية: ما يحصله المَرءُ بعِلْمه لإرادةِ نَفْعِ نَفْسِهِ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

كلُّ عاملٍ يُجزى بما كسبت يداه من خيرٍ أو شرٍّ

أقام الحقُّ ﷻ الدَّليل على عدم التَّساوي أعمال العباد، وأبان حكمة ذلك، فقال: لم يخلق اللّه السَّماوات والأرض للجور والظُّلم، بل خلقهما للحقِّ والعَدل، ومن العدل أن يخالف بين المحسن والمسيء في العاجل والآجل، ولِيُثيبَ اللّهُ كُلَّ عاملٍ بما عَمِلَهُ من خَيرٍ أو شَرٍّ، وبما يَستَحِقُّه من ثوابٍ أو عِقابٍ، ولا يَظلِمُ اللّهُ النّاسَ شَيئًا من جزاءِ أعمالِهم بنَقصِ ثَوابِهم، أو زيادةِ عِقابِهم[4].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

مناسبة الوصل في قوله: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ﴾:

جاءت جملة: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ﴾ بطريق الوصل بالواو عطفًا على جملة: ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾؛ لاشتراك الجملتين في كونِهما خبريَّتين وفي الجهة الجامعة، وبيانها

من العدل والحقِّ ألّا يتساوى المسيء والمحسنُ في الجزاء يوم القيامة

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 8/ 72.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (كسب).
(3) الراغب، المفردات، والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (كسب).
(4) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 21/ 91، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 108، والشوكاني، فتح القدير: 5/ 10.

أنَّه لمّا حكم بانتفاء أن يكون الَّذين اجترحوا السَّيِّئات الذين هم في بحبوحة عيش مدَّة حياتِهم أن يكونوا في نعيم بعدَ مماتِهم كالذين آمنوا وعملوا الصّالحات مدَّة حياتِهم أقامَ الدَّليل عليه، ووجه الاستدلال أنَّ خَلْقَ السَّماواتِ والأرضِ تبيَّنَ كونُه في تمام الإتقان والنَّظام بحيث إنَّ دلائل إرادة العدل في تصاريفِها قائمة ظاهرةٌ، وما أودعه الخالق في المخلوقات من القوى مناسب لتحصيل ذلك النَّظام الذي فيه صلاحُهم، فإذا استعملها قوم في الإفساد وآخرون في الإحسان كان من إتمام إقامة النَّظام ومن العدل والحقِّ ألّا يتساوى الفريقان في الجزاء يوم القيامة، فيعاقب المسيء على إساءَتِه والمحسن على إحسانِه، والمُشاهَدُ أنَّ المُسيءَ كَثيرٌ ما عَكَفَ عَلى إساءَتِهِ حَتَّى المَماتِ، فَلَو لَم يَكُنِ الجَزاءُ بَعدَ المَوتِ؛ لحَصَلَ اختِلالٌ في نِظامِ خَلْقِ المَخلوقاتِ وخَلْقِ القوى الصّادِرِ عَنها الإحسانُ والإساءَةُ[1].

نكتة التَّعبير بلفظ ﴿وَخَلَقَ﴾:

العدلُ مقترن بنظام السَّماوات والأرض ملابسٌ له لا ينفكُّ عنه

عبَّر بلفظ ﴿وَخَلَقَ﴾ دون أن يقال مثلًا: (وجعل)؛ لِما في لفظ ﴿وَخَلَقَ﴾ من الدَّلالة على وصفه تعالى بالخالق وقدرتِه على الخلق، المؤذن باتِّصافِه بصفة العدلِ وإقامته في نظام الخلقِ، كما أنَّ التَّعبير بلفظ الخلق مشعرٌ بأنَّ الحَقِّيَّة مقترنة بالسَّماوات والأرض، ملابسةٌ لهما منذ بدء الخلق وظهورِه.

توجيهُ التَّعبير باسم الجلالة دون اسم الرُّبوبيَّة:

التَّعبير باسم الجلالة لمناسبة المقامِ بأنَّ الخلقَ قائمٌ على الحكمة والحقِّ والعدلِ

لمّا كان المقام مقام بيان أنَّ خلْقَ السَّماوات والأرض قائمٌ بالحقِّ والعدل، وأنَّ الجزاء يكون على وفق إساءة المسيء وإحسان المحسن؛ ناسب التَّعبير باسم جلالة ﴿ٱللَّهُ﴾ دون أن يقال: (وخلق ربُّكم)، فليس المقام مقام إنعام وتربية للخلقِ، بل هو مقامُ بيانٍ

(1) البيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 108، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 356.

للحكمة والحقِّ والعدل، فعبَّر باسم الجلالة الجامع لصفاتِ الكمالِ وتصرُّفات الحكمة[1].

دلالة الباء في قوله: ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾:

لا عبثَ في خلقِ السَّماوات والأرض وخلق نظامِهما

تحتمل الباء في قولِه: ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ أن تكون للسَّببيَّة الغائيَّة، وأن تكون للملابسة[2]، فعلى القول بأنَّها للسَّببيَّة، فالمعنى: خلق اللّه السَّماوات والأرضَ لأجل الحقِّ، وعلى القول بأنَّها للملابسة، فالمعنى: خلقهما ملتبِسَيْن بالحقِّ والصَّوابِ دون العبث والباطل، والملابسة تفيد التَّعليل كذلك؛ لأنَّ المقصودَ خلقُهُما لأجل الحقِّ، كما أنَّ خلْقَهما ملتبس بالحقِّ، فلا عبثَ في خلقِهما وخلق نظامِهما.

دلالة واو العطف:

من الحقِّ أن تُجزى كلُّ نفسٍ بما كسبت يوم القيامة

أفادت الواو في قولِه: ﴿وَلِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ﴾ عطْفَ ﴿وَلِتُجۡزَىٰ﴾ على ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾، ويكون من عطف التَّعليل على التَّعليل؛ لأنَّ قولَهُ تعالى: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ﴾ فيه معنى التَّعليل، سواء أكانت الباء للسببيَّة أم للملابسة – كما تقدَّم – فيكون المعنى: خلق اللّه السَّماوات والأرض لأجل إقامة الحقِّ والعدل، ولتُجزى كلُّ نفسٍ بما كسبت يوم القيامة، أو يكون العطف على معلَّلٍ محذوف معلومٍ من السّياق، والتَّقدير: خلق اللّه السَّماوات والأرض؛ ليدلَّ به على قدرته، وليعدلَ، ولتُجزى كلُّ نفسٍ[3]، فإنَّ تقييد الخلقِ بقولِه: ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ يفيد الدَّلالة على قدرتِه الباهرة والعدل والحكمة في خلقهما، والمعنى: أنَّ المقصودَ مِن خلقِ العالمِ إظهار العدل والرَّحمة، وذلك لايتمُّ إلّا في يوم القيامة ليحصل التَّفاوت بين

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 356.
(2) المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد: 5/ 592.
(3) الزمخشري، الكشاف: 4/ 290، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 677، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 108.

المحسنين والمسيئين في الدَّرجات والدَّركات[1]، كما أنَّ في العطف إيماءً إلى أنَّه كما أنَّ خلقَ العالمِ بالحقِّ والعدل، هو ظاهر في هذه الدُّنيا، فإنَّ الحقَّ والعدلَ سيكون يوم القيامة، فمن الحقِّ أن تُجزى كلُّ نفسٍ بما كسبت، فيفترق المحسنون عن المسيئين في الجزاء، فيكون في العطفِ معنى التَّفصيل بعدَ الإجمالِ، فإنَّ الجزاء على الفعل بما يناسبه هو من الحقِّ، وهو من آثار كونِ الحقِّ سببًا لخلقِ السَّماوات والأرض، أو ملابسًا لأحوال خلقِهما[2].

نوع اللّام ودلالتها:

الظّاهر أنَّ اللام في قوله: ﴿وَلِتُجْزَىٰ﴾ تفيد التَّعليل، فكأنَّ خلْقَ السَّماوات والأرض كان سببًا للجزاء يوم القيامة، ويحتمل أن تكون لام الصَّيرورة، بمعنى: صار الأمر فيها من حيث اهتدى قومٌ بعد خلق السَّماوات والأرض، وضلَّ آخرون لأن يجازى كلُّ أحدٍ بعملِه وبما اكتسب من خيرٍ أو شرٍّ.

اللّام قد تكون للتَّعليل أو للصَّيرورة

نكتةُ استعمال فعل الجزاء:

عبَّرَ النَّظم بلفظ الجزاء في قولِه: ﴿وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ﴾؛ ليدلَّ على الكفاية في مقابلة كلِّ عملٍ، فيشمل لفظُ الجزاء كلَّ عملٍ من خيرٍ أو شرٍّ، ويومئ اللَّفظ إلى أنَّ الجزاء يكون بقضاء حقِّ المُجزى وتمامِه، فتقرَّرت المناسبة في عطف الجزاء على الحقِّ.

الجزاءُ يكون بقضاء حقِّ المُجزَى وتمامِه

نكتةُ بناء فعل ﴿وَلِتُجْزَىٰ﴾ للمفعول:

عبَّر بصيغة الفعل المبني للمفعول في قوله: ﴿وَلِتُجْزَىٰ﴾؛ للإشعار بهول الموقفِ، بمعنى: أنَّ الموقفَ وإن كان مهولًا عظيمًا؛ فإنَّه يكون مع العدل وانتفاء الظُّلم، فالبناء للمفعول إنَّما هو من باب الإيجاز للعلم بالفاعل، أو لدعوتهم للانشغال بفعل الجزاء نفسه دون النَّظر إلى فاعله.

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 177.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 356.

نكتةُ التَّعبير بالمضارع ﴿وَلِتُجْزَىٰ﴾:

عبَّر بصيغة المضارع في قوله: ﴿وَلِتُجْزَىٰ﴾؛ لتصوير حالة الجزاء القائم على العدل.

دلالة لفظ العموم ﴿كُلُّ﴾:

عبَّر بأداة العموم ﴿كُلُّ﴾ المضافة إلى ﴿نَفْسٍ﴾ في قوله: ﴿وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ﴾؛ للإيذانِ بأنَّ الجزاء يكون على الجميع شاملًا كلَّ نفسٍ، وهو المناسب لمعنى الحقِّ والعدل الَّذي يدلُّ عليه السّياق، ففيه إشعار بأنَّ قيمة العدل ستكون ظاهرةً بيِّنةً لجميع الخلقِ يوم القيامة.

قيمة العدل ستكون ظاهرةً بيِّنةً لجميع الخلقِ يوم القيامة

نكتة استعمال مفردة ﴿نَفْسٍ﴾:

عبَّر بلفظ ﴿نَفْسٍ﴾ في التَّعبير عن الجزاء في قولِه: ﴿وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ﴾، ولم يقل: (وليجزى كلُّ أحدٍ)، أو ما يقاربه في المعنى؛ لما يفيده لفظ ﴿نَفْسٍ﴾ – الدالُّ على الفرد من النّاس مع لمح الحقيقة والباطن[1] – من أنَّ الجزاء يكون على ما أضمره الإنسان في باطنِه، وما نواه في سريرتِه، ففيه إشعارٌ بأنَّ مناط التَّعامل مع الله ﷻ والجزاء على الأعمال هو ما يكون في النَّفس وما يعتقده الباطن، وإنَّما البدنُ تابعٌ.

الجزاء على الأعمال هو ما يكون في النَّفس وما يعتقده الباطن، وإنَّما البدنُ تابعٌ

فائدة الباء في ﴿بِمَا﴾:

لمّا كان حرف الجرِّ الباء في قولِه: ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾ متعلِّقًا بالفعل (لِتُجزَى)؛ أفاد أنَّ الحرفَ بمعنى المقابلة والمعاوضة، والتَّقدير: لتُجزى كلُّ نفسٍ بعوضِ ما كسبت، بمعنى: أنَّ الجزاء يكون عوضًا عمّا كسبته النَّفس في الدُّنيا، ويحتمل أن يفيد حرف الباء السَّببيَّة[2]، بمعنى: لتُجزى كلُّ نفسٍ بسبب ما كسبت، أي: جزاءً مناسبًا لِما كسبت، فالكسبُ في الدُّنيا سبب للجزاءِ عليه يوم القيامة.

الجزاء يوم القيامة بمنزلة العوض عمّا كسبته النَّفس في الدُّنيا

(1) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (نفس).

(2) البقاعي، نظم الدرر: 18/ 92، والخطيب الشربيني، السراج المنير: 3/ 598.

دلالة (ما):

يمكن أن يُحمل معنى (ما) على الموصوليَّة أو المصدريَّة

تحتمل (ما) في قوله: ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾ أن تكون موصولةً، والتَّقدير: ولتُجزى كلُّ نفسٍ بالذي كسبت، أي: كسبته، ويكون الضَّمير العائد محذوفًا؛ لإفادة عموم الكسب، كما تحتمل أن تكون مصدريَّة، والتَّقدير: ولتُجزى كلُّ نفسٍ بكسبِها.

نكتةُ التَّعبير بمفردة الكسب دون العمل:

في كلِّ لفظة معانٍ تنفرد بها عن غيرها من المقاربات لها

عبَّر بالكسب دون العمل في قوله: ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾؛ لأنَّه لمّا كان الكسب يقال لِما سعى الإنسان في تحصيلِه وجمعه شيئًا فشيئًا، وكان متعارفًا في الادِّخار؛ أشعرَ بأنَّ كلَّ ما عمله الإنسان، وحصَّله في الدُّنيا هو مدَّخرٌ، ويُجازى عليه، فيشمل الكسبُ هنا عمل الخير وعمل الشَّرِّ، كما أنَّ التَّعبير بالكسب مناسب؛ لِما ورد في الآية السّابقة من ذِكر الكسب في قولِه تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

دلالةُ التَّعبير بالماضي ﴿كَسَبَتْ﴾:

عبَّر بصيغة الماضي في قولِه: ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾؛ للإيذان بأنَّ الجزاء يكون عمّا هو متحقَّق الوقوع، وقد كسبته النَّفس وحصَّلته.

دلالة واو الحال:

الجزاءُ الذي يُجزى به النّاسُ يوم القيامةِ، لا يدخل عليه جورٌ، ولا يتلبَّس به ظلمٌ

الواو في قوله: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ حاليَّة، وصاحب الحال ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾، أي: والحالُ أنَّهم لا يُظلمون في الجزاء، أي: فالجزاء الذي يُجزى به النّاس، لا يدخل عليه جور، ولا يتلبَّس به ظلم، فالمحسن ينال جزاء إحسانه، والمسيء سينال جزاء إساءته، وما كسبت يداه، دون أن يُؤخَذَ بجريرة أحد، فالمجازى غير مظلوم.

دلالةُ الضمير (هُم):

يعود الضَّمير (هُم) إلى النُّفوس المدلول عليها بقوله: ﴿كُلُّ

نَفْسٍ﴾[1] بما اتَّصف به لفظ ﴿كُلُّ﴾، والمعنى: وهؤلاء الذين يُجزون بما كسبوا لا يُظلمون.

سبب إيثار التَّعبير بـ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾:

عبَّر بـ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ دون أن يقال: (ولا يُظلمون)؛ ليعود الضَّمير على ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾ بما اتَّصف به اللَّفظ - كما تقدَّم - ولِما تفيده الجملة الاسميَّة: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ من معنى ثبوت عدم الظُّلم ودوامِه، كما أنَّه لمّا جاء المسند ﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾ جملة فعليَّة؛ أفاد تقوية الحكم وتحقيقه، بمعنى: نفي أيِّ ظلم يقع على النّاس في ذلك اليوم، وفيه إشارة إلى أنَّ الدُّنيا محلٌّ ظلم بين النّاس، فجملة: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ أقوى دلالة، وأثبت معنًى في نفي الظُّلم عن النّاس من أن يقال: ولا يُظلمون.

لاظـلـمَ عـلى الـنّـاس يـوم القيامة، وإنَّما الـظُّـلـم بين النّاس في هذه الدُّنيا

دلالة نفي الظُّلم دون إثبات العدل:

لمّا كان قوله تعالى: ﴿وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ مفيدًا بمفهومِه أنَّ الجزاء يكون بالعدل؛ قرَّر هذا العدل بنفي الظُّلم في قوله: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾، فيكون قد ذكر المعنى بطريق الإثبات والنَّفي تأكيدًا للعدل في الجزاء وتقريرًا له، فبيَّن أنَّ جزاءَهم العادل يوم القيامة مقترنٌ بنفي الظُّلم عنهم، وإنَّما نفى الظُّلم لبيانِ غايةِ تنزُّهِ ساحةِ لُطفِه تعالى عن زيادةِ العقاب أو نقصان الثَّواب في الجزاء.

تـنـزيـهُ الـلـه تعالى عن زيادةِ الـعـقـاب أو نقصان الثَّواب في الجزاء

بلاغةُ الاستعارة التَّشبيهيَّة:

في قولِه تعالى: ﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾ استعارة تشبيهيَّة بتسمية زيادة العقاب، أو نقصان الثَّواب ظلمًا، وتسمية ذلك ظلمًا؛ لأنَّه لو فعلَه غيرُه؛ كان ظلمًا، ولو فعلَه الله؛ لم يكن ظلمًا؛ لأنَّه تصرُّفٌ في ملكِه، فهو المالك المطلقُ والملك الأعظم، فلو عذَّب أهل سماواته وأهل أرضه

تسمية ما خالف مـا جـرت بـه عوائد العباد في العدل والفضل باسم الظُّلم

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 8/ 73.

كلَّهم؛ لكان غير ظالم في نفس الأمر، فيكون قد سمَّى ما خالف ما جرت به عوائد العباد في العدل والفضل باسم الظُّلم على طريق الاستعارة التَّمثيليَّة[1]، وبيانها أنَّه شبَّه الهيئة المأخوذة من فعلِ الله تعالى لعبدِه بدون استحقاق لو كان؛ بالهيئة المنتزعة من الإنسان وفعل غيرِه بغير حقٍّ، فاستعمل اللَّفظ الموضوع للمشبَّه به في المشبَّه، فهذا الخطاب إنَّما هو على ما يتعارفونه من إقامة الحجَّة بمخالفة الأمر[2].

نكتة بناء فعل ﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾ للمفعول:

عبَّر بصيغة المبني للمفعول في الفعل: ﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾؛ للإشعار بنفي الظُّلم عنهم مطلقًا؛ لأنَّ المقصود نفي الظُّلم عنهم يوم الجزاء، وليس المراد بيان من الذي لا يظلمهم، ويكون الكلامُ بمعنى قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٧﴾﴾ [غافر: 17].

نكتةُ التَّعبير بالمضارع ﴿يُظْلَمُونَ﴾:

عبَّر بصيغة المضارع في قولِه: ﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾؛ للإشعار بتجدُّد نفي الظُّلم عنهم واستمرارِه في جميع أزمان يوم القيامة، أي: فالكافر لا يُظلَمُ عند الجزاء وعند العقاب، والمؤمن لايُظلَم عند الجزاء وعند الثَّواب.

(1) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 17/ 434.

(2) الخطيب الشربيني، السراج المنير: 3/ 598، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 8/ 73.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس والخمسون،
سورة الجاثِية من الآية 16 إلى سورة محمَّد الآية 06
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخامس والخمسون، سورة الجاثِية من الآية 16 إلى سورة محمَّد الآية 06
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 55 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-659-89-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 55 : المجلد الخامس والخمسون، سورة الجاثِية من الآية 16 إلى سورة محمَّد الآية 06.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-659-89-1
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4299298 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"